التقديـــم

يقدم المعهد العربي لحقوق الإنسان إلى قرائه الكرام العدد الرابع من مجلته الفكرية، ومن أبرز محتوياته، الملف الذي محوره «حرية الرأي والتعبير».

ويمثل مقال سفيان بن حميدة قراءة في المفهوم هي بمثابة المدخل التاريخي للموضوع من الناحية المفهومية. بينما يمثل مقال الحبيب الجنحاني «علاقة المفكر العربي بالسلطة» تناولا للموضوع لا من حيث بعده المجرد وإنّما من حيث تجربة المفكر العربي في ممارسته لهذا الحق وفي علاقته بالسلطة من خلال ذلك، ماضيا وحاضرا.

وكثيرا ما تؤول هذه الممارسة الى «محنة» إذا تعلق الأمر بحرية التفكير الديني كما نتبيّن من مقال فوزي البدوي الذي تناول القضية في إطار «الإسلام الكلاسيكي»، وعلاقة المؤسّسة الدينية بالسلطة السياسية. ولذلك يعتبر صاحب المقال «إن كل كلام عن الحرية هو كلام في الدين وفي الدولة».

ولقد أصبحت الصحافة في العصر الحديث من أبرز المجالات التي تقاس بها حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى التي عرفتها البشرية منذ القديم، كتابة أو مشافهة. وقد تناول أحمد الدراجي قضية « التنظيم القانوني للصحافة في البلدان العربية» وأثره على حرية الرأي والإعلام فيها نصا وواقعا، وذلك بوضعها في إطارها القانوني أخذا بعين الاعتبار الواقع والمحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويمكن للقارئ العربي أن يقارن الوضع العربي بأوضاع أخرى تتميّز بنصيب أوفر من الحرية في هذا المجال وذلك من خلال مقال محمد أمين ميداني الذي تناول «حرية التعبير والرأي في الاتفاقيتين الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان» وهما من أبرز الاتفاقيات التي خصّت هذه الحرية بمكانة متميزة بحكم قيمتها المحورية.

وفي هذا الصدد تتعزّز المقارنة العامة بالعيّنة التي قدمها الأزعر نصر الدين مقيّما «وضع الصحافة في الجزائر».

وكذلك بالوثيقة التي نختم بها هذا الملف وهي «إعلان صنعاء حول تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربي».

ولقد كان من المفروض أن يتضمن هذا الملف كما جرت العادة «حلقة نقاش» حول الموضوع، تم فعلا تنظيمها وتسجيلها في القاهرة. وقد أدار النقاش فيها الأستاذ يحيى الجمل وشارك فيها الأساتذة فتحي فكري، موسى دويك، حسني أمين، عبد الله الولادي، أديب الجادر، صلاح الدين الجورشي، فاروق أبو زيد.

إلا أن خللا في التسجيل حال دون الاستفادة من هذه المساهمة ونشرها. ونعتذر لقرائنا ولزملائنا الكرام عن ذلك.

ويجد القارئ في هذا العدد بالإضافة إلى ما سبق، مقالين دسمين تناول في أوّلهما محمد نور فرحات موضوع «الأصولية وحقوق الانسان» محلّلا مفهومَي التطرف والتعصب وحدود الجهود التوفيقية لبعض الأصوليين المجدّدين. وتناول في الثاني المنصف وناس قضية «الحياة الجمعياتية في المغرب العربي» من حيث التاريخ والآفاق محلّلا آثار تدخل الدولة فيها ومؤكدا «أن الحياة الجمعياتية شرط من شروط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والحدّ من ظاهرة دولنة المجتمع».

ويجد القارئ في هذا العدد كذلك بعض القراءات و«المتابعات» لبعض الندوات الهامة و«النصوص» المرجعية مثل مجلة حماية حقوق الطفل التونسية، والمراجع التي تضع القارئ على بيّنة مما يوفره المعهد العربي لحقوق الإنسان للقراء والطلبة والباحثين من وثائق ودراسات. ونرجو أن يواصل قرّاؤنا الكرام مدّنا بملاحظاتهم واقتراحاتهم ومساهماتهم.

الطيّب البكّوش